

## "كيف يكلف لحد متهماً بالاهدار؟"

### عون: الحكومة الجديدة تصفية للبنان

#### باريس - "النهار":

في أول رد فعل له على الحكومة الجديدة، قال العماد ميشال عون "انها حكومة تصفية لبنان ويجب العمل على مواجهتها". ورأى "ان الحكومة التي جرى تعيينها من دمشق لا تؤمن ظروف نجاحها لاسباب عدة، فهي حكومة محاصصة وليست حكومة انقاذ، لانها لا تؤمن الوحدة الوطنية اللازمة في هذه الظروف الحرجة التي يمر بها لبنان والمنطقة، كذلك لن تنال ثقة الشعب اللبناني اطلاقاً حتى ان نالت رضى الاوصياء".

واتهم المسؤولين "بالعمل على هدم لبنان نهائياً، لانه لا يمكن اي عاقل ان يتصرف في الشؤون العامة كأنها قضية شركة مساهمة بين اثنين او ثلاثة تابعين لشركة اجنبية". واكد "انه آن الاوان ليرفض اللبنانيون نهائياً الوضع القائم، والا فعليهم ان يختاروا وطناً آخر"، منبها "الى ان هذه الحكومة هي لتصفية لبنان، ويجب مواجهتها".

#### **"تكليف المتهم بالاهدار"**

من جهة اخرى، سأل العماد ميشال عون: "كيف يمكن ان يتغاضى رئيس الجمهورية عن سرقة اموال الدولة وهدرها بعدما اكدها، ويكلف من اتهم بها رئاسة الحكومة قبل اجلاء القضية امام الرأي العام؟". ادلى عون امس بالآتي:

"قبل عامين، وقف رئيس الجمهورية في جلسة القسم، وكان في خطابه اكثر من وعد، واكثر من وعيد؛ كثيرون من اللبنانيين، الذين لم يعرفوه، آمنوا به، وانتظروا الإصلاح يأتي على يده، وقد ذهب بعضهم الى حد تأدية صلاة الشكر لانه انقذهم من "الاخطبوط" الحريري الذي ابتز اموالهم وهدرها، وسيب خزانة الدولة وجعلها مشاعاً لأزلامه اللبنانيين، وحماته السوريين، وأغرق الدولة في الديون، فرهنها الى ابد الآبدين، حتى في حال تجاوزت خطر الموت إفلاساً.

ونحن الذين عرفنا تاريخ رجال العهد، رئيساً وحكومة، لم نصدّق شيئاً من اقوالهم، لانها كانت جزءاً من خطاب سياسي يحاول تحقيق المكاسب بالكلام عن سلبيات الآخرين، من دون القيام بأي عمل إيجابي، بصرف النظر عن صحة ما اثير من اتهامات في حق الحكم السابق، وطاول جميع اركانه، من رؤساء ووزراء، او عدم صحتها. لقد ضج لبنان والعالم بأخبار الفضائح، وكانت مبارزة بين رئيس جمهورية

متهم، ورئيس وزراء متهم، تخطت المألوف في حديثها، حتى بعيد الانتخابات، وهي اليوم تتخطى المألوف ايضاً، بصرف النظر عن مضمون هذه الحملة التي استمرت عامين من حياة اللبنانيين. ولا بد من ان يتساءل كل مواطن يحترم نفسه، كيف يمكن ان يتغاضى رئيس جمهورية عن سرقة اموال الدولة وهدرها بعدما اكدها، ويكلف من اتهم بها، رئاسة الحكومة، قبل اجلاء القضية امام الرأي العام؟ وبالدرجة نفسها من الذهول يتساءل ايضاً، كيف يمكن رئيس حكومة طاوله الاتهام، ان يقبل بتأليف حكومة قبل اعلان براءته؟

وهل يمكن تفسير السكوت المتبادل، بأقل من تورط متبادل، بما لا يرغب احد بإفشائه؟ وهل يجوز الاستمرار في هدر الاموال والكرامات؟ وهل هذا ما يعيد الثقة الى اللبنانيين، وينقذ البلاد من الافلاس؟ وللذين يعارضون ازمة تأليف الحكومة عبر اشخاصها الموزرين فقط، نقول بكل محبة وصراحة، انهم يبتعدون عن جوهر الازمة وابعادها الحقيقية، ويتوجهون نحو نتائجها. فالحكم المحكوم بالتبعية، والذي يمارس السلطة بالتعسف، وانجازاته لا تتخطى هدر الكرامات والاموال، لا يمكنه ان يعطي افضل مما عنده، ولا يمكن ان ننتظر منه خيراً، سوى رحيله مع من اتى به.

يجب ان نفهم مرة واحدة واخيرة، انه علينا الا نضيع وقتنا ونلهو بمظاهر المشكلة، ولكن علينا ان نركز على الحل النهائي، وهو اعادة القرار الحر الى المؤسسات الوطنية، حتى يصبح النقد مفيداً والمعالجة ممكنة، ولا تبقى بكاءً ونواحاً على الاطلاق، فحزم الامر على المواجهة هو المنهج الوحيد الذي يحمل عملاً خلاصياً منقذاً.

لا يمكننا في هذه الظروف الصعبة، ان ننسب دائماً الاخطاء المرتكبة الى الجهل فقط، ولربما كان القضاء على لبنان نهائياً هو النية عند الاوصياء، لذلك يدفعون الحكم يوماً بعد يوم على طريق الانحدار والغرق في الوحول".